

تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة
البحرين بشأن المشاركة في المؤتمر
العربي الثاني عن القوانين المتخصصة
تحت عنوان "الحماية القانونية من
الأخطاء الطبية"، المنعقد في دبي - دولة
الإمارات العربية المتحدة، خلال الفترة
من ٢٨-٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م.



التاريخ: ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢م

صاحب المعالي السيد خليفة بن أحمد الظهري المحترم
رئيس مجلس النواب - رئيس الشعبة البرلمانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

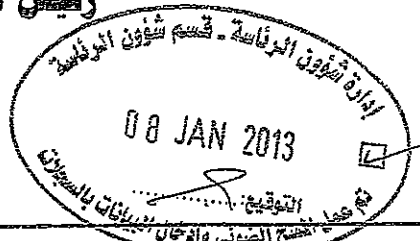
الموضوع: تقرير وفد الشعبة البرلمانية المشارك في أعمال المؤتمر العربي الثاني
عن القوانين المتخصصة تحت عنوان (الحماية القانونية من الأخطاء الطبية)

يسرني أن أرفع إلى معاليكم تقرير وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في المؤتمر العربي الثاني عن القوانين المتخصصة تحت عنوان (الحماية القانونية من الأخطاء الطبية) والذي عقد في إمارة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٨ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م.

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الشكر والتقدير ،،،

د. ندى عباس حفاظ

رئيس الوفد المشارك



صاحب المعالي السيد خليفة بن أحمد الظهري المحترم
رئيس مجلس النواب - رئيس الشعبة البرلمانية
د. ندى عباس حفاظ
رئيس الوفد المشارك
٢٠١٢/١٢/٢٩

وفد الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين المشارك في
المؤتمر العربي الثاني عن القوانين المتخصصة تحت
عنوان (الحماية القانونية من الأخطاء الطبية)

دبي - دولة الامارات العربية المتحدة

٢٨ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢ م

الفهرس :

٣	الوفد المشارك	-
٤	مقدمة	-
٥	الأهداف	-
٥	مشاركات الوفد (مجريات الجلسة الافتتاحية)	-
٨	جلسات العمل في اليوم الأول	-
١٢	جلسات العمل في اليوم الثاني	-
١٧	التوصيات	-
١٧	توصيات الوفد المشارك	-
٢٠	المرفقات	-
٢١	التغطية الإعلامية	-
٣٠	الملاحق	-

وفد الشعبية البرلمانية المشارك في أعمال المؤتمر



أسماء الوفد المشارك:

- سعادة الدكتورة ندى عباس حفاظ
- عضو لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى
- سعادة الدكتور جمال محمد صالح
- عضو لجنة الخدمات بمجلس النواب

المرافقون

رافق الوفد من الأمانة العامة لمجلس الشورى السيد علي عباس العرادي أخصائي إعلام ، ومن الأمانة العامة لمجلس النواب السيد جمال محمد الزباني فني مراسم وتشريفات.

أولاً: المقدمة:

عقدت فعاليات المؤتمر العربي الثاني عن القوانين المتخصصة تحت عنوان "الحماية القانونية من الأخطاء الطبية" برعاية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية، رئيس هيئة الصحة بدبي في الفترة من ٢٨ - ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م على مدار يومين في أكاديمية شرطة دبي وذلك بتنظيم مشترك من معهد التدريب والدراسات القضائية واتحاد الأطباء العرب وأكاديمية شرطة دبي ودائرة الشئون القانونية لحكومة دبي وبالتعاون مع مؤسسة صبره للتدريب القانوني و بمشاركة ١٩ متحدثاً من المتخصصين في جميع جوانب المسؤولية الطبية، تناولوا التعريف بها من وجهة النظر القانونية، وعناصرها وحدودها وحالات الإعفاء منها، وأخطاء الأطباء والفئات المساندة، حيث تطرق المؤتمر إلى المسؤولية الطبية والجناية والمدنية والإدارية عن الأخطاء الطبية، وأهمية استحداث دوائر متخصصة في المحاكم نحو قضاء متخصص في المسؤولية المهنية.

كما تناول المؤتمر، شروط توافر الحماية القانونية، وواجب الطبيب والفئات المساندة تجاه المريض من المنظور القانوني والمهني والشرعي، وأيضاً قانون المسؤولية الطبية على ضوء التشريعات الحديثة والتطبيق العملي ، فيما استعرض المؤتمر، بعض التطبيقات وأحكام المحاكم بشأن المسؤولية الطبية، والتعويض عن الخطأ الطبي، والتأمين ضد المسؤولية الطبية، وذلك بمشاركة قضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامون؛ والمستشارون القانونيون والأطباء في الجهات الطبية الحكومية والخاصة؛ والمسؤولون الإداريون والتنفيذيون وأعضاء الإدارات القانونية والمحاسبون في

مختلف الجهات الصحية؛ وأعضاء هيئات التمريض وأخصائيو المختبرات والأشعة والعلاج الطبيعي؛ والصيدالة؛ وأساتذة كليات الطب والصيدلة.

علماً بأن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت قد أصدرت القانون الاتحادي الإماراتي رقم (١٠) بشأن المسؤولية الطبية لسنة ٢٠٠٨م والذي هو تحت المراجعة حالياً لتطويره حيث تم تمت مناقشته و طرح الصعوبات التي واجهة التطبيق العملي للقانون . هذا وقد اتخذ المنظمون للمؤتمر قراراً اختصرت بموجبه أعمال المؤتمر إلى يومين فقط، لتصبح فترة المؤتمر ٢٨-٢٩ نوفمبر بدلاً من ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠١٢م.

ثانياً: الاهداف:

- الاطلاع على تجارب الدول الشقيقة والصديقة في مجال التشريعات المتعلقة بالمسؤولية الطبية.
- تبادل وجهات النظر بشأن سن قوانين وتشريعات تحقق العدالة للمريض والطبيب.
- التعرف على الخبرات العربية وما تم إنجازه في مجال التأمين ضد الأخطاء الطبية و حماية المريض منها.

ثالثاً: مشاركات الوفد :

اليوم الأول للمؤتمر: الأربعاء ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢م

مجريات الجلسة الافتتاحية:

تضمن برنامج الوفد المشارك حضور الجلسة الافتتاحية والتي تخللتها كلمة القاها المهندس عيسى الميدور، مدير عام هيئة الصحة في دبي بالنيابة عن سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم، نائب حاكم دبي، وزير المالية، رئيس هيئة الصحة بدبي "راعي المؤتمر" رحب فيها بالحضور من القضاة وأعضاء النيابة العامة والقانونيين والأطباء والاكاديميين في شتى المجالات القانونية والطبية وأعضاء

المجالس التشريعية و الضيوف المشاركين من خارج الدولة في بلدهم الثاني دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقال إن انعقاد هذا المؤتمر الذي يضم نخبة من الخبراء والمسؤولين هو إنجاز كبير بأنه على ثقة بأن هذا المؤتمر سيساهم في تعزيز المعرفة لدى المشاركين في فعالياته ورفع مستوى الوعي بأهمية الحماية القانونية من الأخطاء الطبية.

وأشار إلى أن كل جهد يبذل نحو التميز تتعاظم معه المسؤوليات الملقاة على عاتق الأطباء الذين هم على وعي بها وإلا لما وصلوا إلى ما نشهده من ثورة طبية في عالمنا المعاصر وأداء رسالتهم الإنسانية الجليلة وتطوير العمل الطبي وإثرائه بالخبرات التي اكتسبوها.

ونوه بالتطور في العلوم الطبية الذي رافقه تقدّم مماثل في العلوم القانونية التي تُعنى بمواجهة الأخطاء الطبية وتحديد مسؤولية الأطباء عن أخطائهم وحماية حقوق المرضى وقال " يأتي انعقاد هذا المؤتمر كخطوة هامة نحو ترسيخ الحماية القانونية لمواجهة هذه الأخطاء والحفاظ على حقوق المرضى دون عرقلة التقدم الطبي " .

وتوجه بالشكر الى كل من ساهم في الإعداد والتنظيم لإنجاح هذا المؤتمر .. داعياً المشاركين إلى بيان حدود المسؤولية الطبية من وجهة النظر القانونية وتقييم التشريعات التي تتناول المسؤولية الطبية في ضوء أفضل الممارسات المطبقة عالمياً وما أفرزه التطبيق العملي لها .. وتمنى للمؤتمر النجاح في تحقيق الأهداف التي عقد من أجلها.

- بعدها ألقى الدكتور علي النميري نائب رئيس اتحاد الأطباء العرب رئيس اللجنة العليا المنظمة للمؤتمر كلمة أوضح فيها أن مهمة الطب تتعلق بمقصدٍ عظيم من مقاصد الشرع وهو حفظ النفس ويعتبر هذا القصد مشتركاً إنسانياً عاماً لا يختلف أحد على أهميته وأهمية هذه المهنة ونبل القائمين عليها مهما كان جنسهم ودينهم وفلسفتهم للحياة الإنسانية وإن امتداد آثار التطور العلمي الطبي إلى بعض المجتمعات قد يفضي إلى وجود افتراق ما بين طبيعة الممارسة الطبية المتقدمة والمتشعبة اليوم وبين القوانين والضوابط التي تحكم العلاقة المهنية بين الطبيب

والمريض ولعل هذا أظهر ما يكون في الدول والمجتمعات التي تكون التقنيات الطبية فيها مستوردة لا أصيلة، بحيث لا يكون هناك مجال زمني لمجاراة التطور العلمي بالضبط القانوني والأخلاقي، ولا يتعارض هذا مع وجود أصول أو كليات قانونية شرعية تحكم هذه العلاقة في الجملة.

وأشار إلى الحاجة اليوم للتقنين التفصيلي الذي يتمكن من فض الخصومات وحسم النزاعات بصورة منضبطة مطردة في المجتمع الواحد على وجه يحفظ الأصول الاعتقادية ويراعي الخصوصيات الاجتماعية ويحقق العدالة المجتمعية وأوضح أن تحقيق العدالة محصور في التزام مرجعية الشريعة في التشريع والقضاء والتنفيذ ويقتضي العمل في المجال الطبي بمختلف تخصصاته تعامل الطبيب مع مرضاه ويقتضي هذا التعامل ترتب مسؤولية يتحدد حجمها تبعاً لطبيعة التعامل ومقداره.. واصفاً الطب بأنه أمانة فمن تعلمه وامتهنه أصبح مكلفاً ومسئولاً بعلمه وعمله بما يترتب على ذلك من جزاء.

وقال " تتميز مسؤولية الطبيب عن المسؤولية في أي مهنة أخرى لارتباطها المباشر بالنفس البشرية ومن واجبات الطبيب نحو المريض احترامه وضمأن خصوصيته واستقلالته وأن يقدم له العناية والرعاية الشاملة ويبصره بطبيعة مرضه وأن ينظر إلى مصلحته الشخصية .. كما أن عليه كتمان سره وعدم البوح به .. وأن يعمل على تخفيف آلامه بكل ما يستطيع وما يتاح له من وسائل وقائية وعلاجية ، مادية ونفسية وعليه أن يستخدم مهاراته في طمأنة المريض والتخفيف عنه.

وأضاف " على الطبيب أيضاً الاستماع إلى شكوى المريض وتفهم معاناته وإن يحسن معاملته ويرفق به أثناء الكشف عليه ، وعليه احترام وجهة نظره لا سيما في الأمور التي تتعلق به شخصياً على ألا يحول ذلك دون تزويده بالتوجيه المناسب "

وأشار إلى أهمية تنظيم مثل هذا المؤتمر والذي يعقد للمرة الثانية في دولة الإمارات العربية المتحدة يعكس ما تتمتع به الإمارات من دور ريادي وحيوي في شتى النواحي الطبية ويؤكد مدى التفاعل مع المتغيرات المحلية والعالمية تماشياً

مع السياسة الحكيمة والرؤية الواعية والرصينة لحضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله وإخوانهما أصحاب السمو حكام الإمارات.

وقال النميري ان المؤتمر الاول عقد في دبي العام ٢٠٠٩ م وكان الأول من نوعه على مستوى العالم العربي واليوم نحن نشهد المؤتمر الثاني وبينهما شهدت الخدمات الطبية تغيرات نوعية حتمت استمرار مثل هذه المؤتمرات لتعريف مقدمي الخدمة الصحية والمستفيدين منها حقوق كل منهم وواجباته.

وأضاف إن المؤتمر يعد واحدا من أهم المؤتمرات الطبية من حيث المادة العلمية التي وزعت خلال الجلسات التي تحتوي على ١٩ بحثاً علمياً متخصصاً يغطي جميع جوانب المسؤولية الطبية من حيث التعريف بالمسؤولية الطبية من وجهة النظر القانونية من حيث عناصرها وحدودها وحالات الاعفاء منها وكذلك أخطاء الأطباء والفئات المساندة وشروط توافر الحماية القانونية ، وواجب الطبيب والفئات المساندة تجاه المريض من المنظور القانوني والمهني والشرعي وأيضا قانون المسؤولية الطبية على ضوء التشريعات الحديثة و التطبيق العملي و كذلك استعراض بعض التطبيقات وأحكام المحاكم بشأن المسؤولية الطبية و التعويض عن الخطأ الطبي و التأمين ضد المسؤولية الطبية .. وسيتطرق المؤتمر إلى المسؤولية الطبية والجنائية و المدنية والإدارية عن الأخطاء الطبية وأهمية استحداث دوائر متخصصة في المحاكم نحو قضاء متخصص في المسؤولية المهنية .

جلسات العمل في اليوم الأول :

بعد ختام الجلسة الافتتاحية، شارك وفد الشعبة البرلمانية في أعمال اليوم الأول للمؤتمر حيث عقدت على مدار اليوم ٣ جلسات، وذلك على النحو التالي:

الجلسة الأولى:

خصصت الجلسة الأولى لبحث المسؤولية الناشئة عن الأخطاء الطبية، وترأسها المستشار، حسين الجهازي، رئيس محكمة الاستئناف وعضو هيئة التدريس بمعهد التدريب والدراسات القضائية، والدكتور يوسف عبدالرازق، أستاذ طب الأطفال بجامعة الإمارات في العين، وتناولت ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي:

• الورقة الأولى: المسؤولية الإدارية والمدنية عن الأخطاء الطبية وقدمها الدكتور أمين بن حسين الأميري، وكيل الوزارة المساعد للممارسات الطبية والتراخيص الصيدلانية، وزارة الصحة.

• الورقة الثانية: المسؤولية الطبية من وجهة النظر القانونية وقدمها المستشار الدكتور حمدي عبد الله، المستشار القانوني لوزير الصحة.

• الورقة الثالثة: المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية وقدمها الأستاذ الدكتور فهد السبهان، أستاذ القانون الجنائي بأكاديمية شرطة دبي.

وتناولت الورقة الأولى في الجلسة الدكتور أمين الأميري، وكيل وزارة الصحة المساعد للممارسات الطبية والتراخيص، نائب رئيس لجنة التراخيص الطبية، عن المسؤولية الإدارية والمدنية عن الأخطاء الطبية، وتناول معنى الخطأ الطبي، وأنواعه، وأسوأ ٧ أخطاء طبية يمكن أن تحصل في المستشفيات عالمياً، في حين قدم الدكتور حمدي عبدالله، مستشار وزارة الصحة، الورقة الثانية المسؤولية الطبية من وجهة النظر القانونية والتي تناول من خلالها لمحة تاريخية حول أداء مهنة الطب و تعريف المسؤولية الطبية والالتزامات القانونية لمزاوي المهن الطبية، بالإضافة إلى التزامات الطبيب، قبل أن يقدم الدكتور فهد السبهان، أستاذ القانون الجنائي في أكاديمية شرطة دبي، الورقة الثالثة عن الجانب الجنائي، والنصوص القانونية التي تحكم التعامل مع الخطأ الطبي.

الجلسة الثانية:

خصصت الجلسة الثانية ضمن اليوم الأول لمناقشة التزامات الأطباء والفئات المساندة تجاه المريض قانوناً وشرعاً، حيث ترأسها الدكتور محمود فكري، وكيل وزارة الصحة المساعد لشؤون السياسات الصحية و الأستاذ الدكتور محمد حجازي محمد، استشاري أول الطب الشرعي، وزارة العدل، وقد تناولت ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي:

- الورقة الأولى: طبيعة التزام الطبيب والفئات المساندة (بذل عناية أو تحقيق غاية) وقدمها كل من الأستاذ الدكتور مدحت عبد العال، أستاذ القانون المدني بأكاديمية شرطة دبي و الأستاذ الدكتور علي هادي العبيدي، أستاذ القانون المدني، كلية القانون، جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا.
- الورقة الثانية: الموافقة المستنيرة للمريض : حدودها و أهميتها و حالات الإعفاء منها وقدمها الدكتور أحمد سليمان حسن أحمد، مدير الإدارة القانونية، هيئة صحة دبي.
- الورقة الثالثة : الموت الرحيم والتدخل الطبي من وجهة النظر الشرعية وقدمها فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد الكبيسي.
- الورقة الرابعة: قتل المرحمة بين الطب والقانون وقد طرحها الأستاذ الدكتور فوزي عبد السلام بن عمران، أستاذ الطب الشرعي بكلية دبي الطبية، خبير أول ومدير إدارة الطب الشرعي بالقيادة العامة لشرطة دبي.

وتناولت الورقة الأولى التي قدمها الدكتور مدحت عبدالعال، أستاذ القانون المدني، بأكاديمية شرطة دبي طبيعة التزام الطبيب والفئات المساندة بذل عناية أو تحقيق نتيجة، و الالتزامات الطبية التي نص عليها قانون المسؤولية الطبية، بالإضافة إلى الالتزام المتعلق بمكاشفة المريض بحالته الصحية، و المسؤولية الطبية خلال التشخيص المرضى والتدخل العلاج و مسؤولية الطبيب عن أخطاء مساعديه ومعاونيه، فضلاً عن الطبيعة القانونية لالتزام الطبيب، ومن ثم قدم الدكتور هادي العبيدي، أستاذ القانون المدني، بكلية القانون في جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا

ورفته والتي تناولت طبيعة التزام الطبيب والفئات المساندة والتي طرح من خلالها التمييز بين الالتزام ببذل عناية والالتزام بتحقيق نتيجة و التزام الطبيب ببذل عناية (الأصل)، بالإضافة إلى التزام الطبيب بتحقيق نتيجة (الاستثناء)، فيما تناول الدكتور أحمد سليمان، مدير الإدارة القانونية بهيئة الصحة في دبي، الموافقة المستنيرة للمريض وحدودها وحالات الإعفاء منها والتي تناول من خلالها ماهية الموافقة المستنيرة للمريض ومدى أهميتها و تبصير المريض بالعلاج الطبي والجراحي والمضاعفات الطبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى حدود الموافقة المستنيرة للمريض، فضلاً عن حالات الإعفاء من الموافقة المستنيرة للمريض، تلى ذلك الدكتور الشيخ أحمد الكبيسي، الذي تحدث عن الموت الرحيم والتدخل الطبي من وجهة نظر شرعية الذي أكد خلال اليوم الأول أنه لا يجوز شرعاً التخلص من الحياة بسبب الألم أو المرض، كما لا يجوز لأي شخص أن يساعد المريض على الموت، سواء كان طبيباً أو قريباً أو خلاف ذلك، مشيراً إلى أن من يقوم بذلك يعد «منتحراً». وقال الدكتور الشيخ الكبيسي، خلال مشاركته في جلسات المؤتمر العربي الثاني للمسؤولية الطبية إن الموت الرحيم بكل أشكاله وأنواعه فعل محرم شرعاً وغير جائز بكل المقاييس، لأننا نميت حياً، وهذا فعل لا يصح تحت أي مسمى.

الجلسة الثالثة:

خصصت الجلسة الثالثة لمناقشة مفهوم الخطأ الطبي وقد عقدت برئاسة الدكتور جمعة بلال فيروز، رئيس جمعية الإمارات لحماية المستهلك و الدكتور جاسم خلفان حميد أمين عام مساعد اتحاد الأطباء العرب، حيث تناولت الجلسة ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي:

- الورقة الأولى: الأخطاء المهنية من المنظور الطبي وقدمها الدكتور علي محمود القلاي، استشاري بالمعهد القومي للأورام، مصراتة، ليبيا.
- الورقة الثانية: الأخطاء المهنية من المنظور القانوني وقدمها الأستاذ الدكتور علي المهداوي، رئيس قسم القانون، جامعة الشارقة.

• الورقة الثالثة: الخطأ الطبي بين الإنكار والإقرار وقدمها الأستاذ الدكتور عبد

الجبار صالح، أستاذ ورئيس قسم الجراحة الأكاديمي بكلية دبي الطبية.

وقد تناول د. علي المهداوي في ورقته ماهية الخطأ الطبي وما ورد عليه من تطور، مع التعرض إلى الضرر أساساً لوجوب الضمان عن الأضرار الناشئة عن العمل الطبي، و التأمين في تحمل المخاطر وضرورته في هذا الميدان، وذلك في مبحثين أحدهما عن ماهية الخطأ الطبي وما صاحبه من تطور والآخر عن ضرورة التأمين في مواكبة التطور في ممارسة العمل الطبي ، فيما تناول الدكتور عبد الجبار صالح في محوره الفرق بين الخطأ البشري البسيط و الإهمال والتجني، شارحاً مفاهيمها بحسب حجم الإضرار بالمريض.

اليوم الثاني للمؤتمر: الخميس ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م

جلسات العمل في اليوم الثاني :

شارك وفد الشعبة البرلمانية صباح اليوم التالي في أعمال اليوم الثاني للمؤتمر حيث عقدت على مدار اليوم ٣ جلسات، وذلك على النحو التالي:

الجلسة الأولى:

خصصت الجلسة الأولى لبحث التعويض عن الخطأ الطبي والتأمين ضد المسؤولية الطبية ، وترأسها المحامي الدكتور يوسف الشريف و الدكتور عبد المجيد الزبيدي، استشاري القلب بمستشفى الشيخ خليفة أبوظبي وتناولت ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي:

• الورقة الأولى: التأمين ضد المسؤولية الطبية: عناصره وحدوده وقدمها د.

حازم الماضي، مدير عام شركة الهلال الأخضر للتأمين، ممثلاً لجمعية الإمارات للتأمين.

• الورقة الثانية: نظرية التبعية في المسؤولية الطبية وقدمها الأستاذ الدكتور عبد الحميد نجاشي الزهيري، الأستاذ المشارك للقانون المدني بكلية القانون، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا.

• الورقة الثالثة: حجية الملف الطبي وقدمها الدكتور محمد حجازي محمد، استشاري أول الطب الشرعي، وزارة العدل.

وقد تناول د. حازم الماضي أهمية التأمين و ادارة الأخطار و بعض الحقائق الإحصائية ، بالإضافة إلى المنتفعين من وثيقة التأمين ضد المسؤولية الطبية، واكتتاب طلب تأمين ضد المسؤولية الطبية و مكونات وثيقة التأمين ضد المسؤولية الطبية، فيما تطرق د. عبدالحميد نجاشي الزهيري للأخطاء والمخاطر الطبية والدوائية و أساس المسؤولية عن الأخطاء والمخاطر الطبية، بالإضافة إلى المسؤولية التبعية لشركات الأدوية والناقل، والتبعية في مسؤولية الطبيب والصيدلي، فضلاً عن المسؤولية التبعية للمستشفى الخاص والعام، في حين ناقش الدكتور محمد حجازي محمد دور الملف الطبي من خلال الممارسة الفعلية لقضايا المسؤولية الطبية و نماذج لبعض القضايا التي عرضت لها اللجنة العليا للمسؤولية الطبية فيما يختص بالسجلات الطبية.

الجلسة الثانية:

حملت الجلسة الثانية عنوان نحو تطوير قانون المسؤولية الطبية الإماراتي ، وترأسها الدكتور علي النميري، نائب رئيس اتحاد الأطباء العرب ورئيس اللجنة التنظيمية العليا للمؤتمر و الدكتور مصطفى البنداري، مستشار قانوني أول بدائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، وتناولت ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي:

• الورقة الأولى: قانون المسؤولية الطبية الإماراتي من واقع التطبيق العملي، وقدمها الدكتور علي النميري.

• الورقة الثانية: الاتجاهات الحديثة في صياغة قوانين المسؤولية الطبية من المنظور المقارن وقدمها الاستشاري محمود صبره، الخبير الدولي في الصياغة التشريعية.

• الورقة الثالثة: دور الإعلام في قضايا المسؤولية الطبية وقدمها الأستاذ علي عبيد الهاملي، رئيس مركز الأخبار بمؤسسة دبي للإعلام.

وقد تناولت ورقة الدكتور علي النميري واقع التطبيق العملي للقانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٨ في شأن المسؤولية الطبية حيث أوضح الدكتور النميري بأن القانون هو إنجاز يحتذى به لدولة الامارات صدر في عام ٢٠٠٨ و هو حاليا تحت المراجعة لإجراء بعض التعديلات للمزيد من التطوير وذلك وفقا للتحديات التي واجهت تطبيقه و من ثم تطرق الى بعض التفصيلات التي تشمل نقاط القوة و الضعف في القانون.

ويتضمن القانون ستة فصول و ٣٧ مادة كالتالي:

- تناول الفصل الأول (المواد ٢-١٤) تعريف المسؤولية الطبية (الخطأ الطبي الذي يرجع الى الجهل بأمر فنية يفترض في كل من يمارس المهنة الإلمام بها أو الذي يرجع إلى الإهمال أو عدم بذل العناية اللازمة) و تطرق هذا الفصل أيضا الى الحالات التي لا تقوم فيها المسؤولية الطبية كما حدد الجهات المعنية بتطبيق القانون و واجبات و حقوق كل طرف، المريض و مقدم الخدمة، و عدم جوازية إنهاء حياة المريض تحت أي ظرف كان و حضر إجراء الأبحاث أو التجارب الطبية إلا بترخيص وذلك وفقا للوائح التنفيذية

- أما الفصل الثاني (المواد ١٥-٢١) من القانون فقد حدد آلية التطبيق من حيث تشكيل اللجنة العليا للمسؤولية الطبية و عضويتها و اختصاصاتها و تنظيم اجتماعاتها و أحقيتها في تشكيل لجان فرعية تخصصية و الجهة التي تحيل اليها اللجنة تقاريرها المسببة برأيها خلال ثلاثين يوما و جوازية التمديد لمدد أخرى

- و تطرق الفصل الثالث (المواد ٢٢-٢٤) الى تفاصيل التحقيق مع مزاولي المهنة، أما الفصل الرابع (المواد ٢٥-٢٧) فقد تناول التأمين ضد المسؤولية عن الأخطاء الطبية و حضر مزاوله المهنة بالدولة دون التأمين لدى احدى شركات التأمين المرخص لها و الزام المنشأة الصحية بذلك مع تحملها لنسبة ٨٠ بالمائة كحد أدنى من قيمة قسط التأمين السنوي بينما يتحمل مزوال المهنة باقي قيمة القسط كما حمل المنشأة الصحية مسنولية التعويض عن الخطأ الطبي للطبيب الزائر في مواجهة المضرور، فيما تم تحديد العقوبات للمخالفين لأحكام القانون في الفصل الخامس (المواد ٢٨-٣٥)، بينما شمل الفصل السادس الأحكام العامة.

أهم الملاحظات على القانون وفق ما تطرق اليه مقدم الورقة :

- التعريفات : خلت من تعريف المنشأة الصحية
- المادة الثالثة لم تتطرق الى تحقيق غاية بل اکتفت ببذل العناية
- المادة الثامنة لم تحدد الموقف في القطاع الخاص و لم تحدد شروط موافقة شركات التأمين على التغطية.

و بالرغم من أن تشكيل اللجنة العليا للمسئولية الطبية و تحديد مهامها و ذلك وفق المواد ١٥ و ١٦ تعتبر من أهم الانجازات إلا أن القانون قد حدد دور اللجنة بتقديم الرأى دون أي إلزام بالأخذ به و الذي كان من المفترض اعتبار قرار اللجنة كافيا للاعتداد به أمام القضاء لكونه الأقرب الى الحقيقة كما لم يعط القانون قرارات اللجنة الحصانة ، و يعتبر تشكيل لجنة واحدة فقط في الدولة من ضمن أوجه القصور كذلك صعوبة اكتمال النصاب لعقد اجتماعاتها حيث يشترط حضور الرئيس و نائبه لعقدھا.

و من ضمن أهم انجازات القانون أيضا هو جوازية طلب وزير الصحة، بناء على سلطة التحقيق، وقف الترخيص مؤقتا لمزاول المهنة لمصلحة التحقيق في الوقائع المتعلقة بالخطأ الطبي و ذلك لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما تمد بمعرفة سلطة التحقيق

و بالرغم من جوازية طلب التمديد إلا أنه بأن من الأفضل عدم تحديد سقف زمني لرفع التقرير لأن لكل حالة خصوصيتها هذا الى جانب عدم التطرق للمعالجة القانونية للإيقاف في حين عدم اثبات إدانة الطبيب .

و كذلك تعتبر من ضمن انجازات القانون عدم جوازية القبض على الطبيب أو حبسه احتياطيا أثناء التحقيق في الوقائع المتعلقة بالخطأ الطبي و مع ذلك يجوز القبض عليه أو حبسه احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك بناء على أمر النائب العام

أما الفصل الخامس فقد تناول العقوبات و الفصل السادس و الأخير تناول الأحكام العامة التي تشمل آلية تحديد صفة مأموري الضبط القضائي للموظفين.

من جهة أخرى، تناولت ورقة الاستشاري محمود صبره مفهوم الخطأ الطبي وعناصره و كلفة الخطأ الطبي: كيف تُقدَّر؟ ومن يدفعها؟، بالإضافة الى من الذي يقرر ما إذا كانت العناية مبدولة كافية؟ و الوسائل البديلة لحل المنازعات في مجال الخطأ الطبي ، فضلاً عن جزاء الطبيب الذي يُخطئ، فيما الأستاذ علي عبيد الهاملي مفهوم الأخلاقيات المهنية و فوائد المواثيق الأخلاقية، بالإضافة إلى من يقوم بوضع المواثيق الأخلاقية الإعلامية.. وما هي أهدافها؟ و نماذج من موضوعات المواثيق الأخلاقية الإعلامية و إلى أي مدى يتم الالتزام بالمواثيق الأخلاقية الإعلامية؟

الجلسة الثالثة:

خصصت الجلسة الثالثة لبحث التطبيق القضائي للمسؤولية الطبية ، وترأسها المستشار جاسم بوعصيبة، مدير دائرة التفتيش القضائي ووزارة العدل والعقيد طبيب/ سيف البدواوي، سلاح الخدمات الطبية، ووزارة الدفاع وتناولت ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي:

• الورقة الأولى: نحو قضاء متخصص في الأخطاء المهنية الطبية وقدمها

الدكتور جمال حسين السميطي، مدير عام معهد دبي القضائي

• الورقة الثانية: المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية وقدمها المستشار

يونس حسين البلوشي، رئيس نيابة بنياية دبي

• الورقة الثالثة: محاكمات وسوابق قضائية في دعاوى المسؤولية الطبية

والتي قدمها الأستاذ زايد سعيد سيف الشامسي، رئيس مجلس إدارة جمعية

للمحامين والقانونيين.

وقد تناول الدكتور جمال حسين السميطي في ورقته خصائص الخطأ الطبي و

المبادئ التي تحكم المسؤولية الطبية، بالإضافة إلى بعض الإحصائيات من محاكم

دبي، فيما طرح المستشار يونس حسين البلوشي في ورقته أركان المسؤولية

الجزائية عن الأخطاء الطبية و المسؤولية الجزائية لمرتكبي الخطأ الطبي و القواعد

الإجرائية لجرائم الأخطاء الطبية.

رابعاً: التوصيات:

شارك وفد الشعبة البرلمانية في الجلسة الختامية للمؤتمر والتي تناولت التعقيب

على الأوراق وإعلان توصيات المؤتمر، بالإضافة إلى توزيع الشهادات.

وتضمنت التوصيات الختامية للمؤتمر ما يلي :

١. رفع برفقية الشكر إلى راعي المؤتمر سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم – نائب

حاكم دبي وزير المالية رئيس هيئة صحة دبي .

٢. تطبيق الأنظمة البديلة للتقاضي في محاكمات الدعاوي الناتجة عن الأخطاء الطبية .

٣. نشر ثقافة المسؤولية الطبية بين الأطباء وأعضاء السلطة القضائية المحامين

والقانونيين والمعنيين وذلك من خلال إعداد ورش عمل وندوات ودورات تدريبية .

٤. إدراج مساق يعني بتدريس قانون المسؤولية الطبية ضمن المناهج الدراسية بكليات

القانون والمعاهد القضائية وكليات الطب ومعاهد التمريض .

٥. مراجعة القانون الاتحادي الإماراتي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨ بشأن المسؤولية الطبية

والأخذ بعين الاعتبار التوصيات والملاحظات الواردة بأوراق العمل المقدم للمؤتمر

العربي الثاني للمسؤولية الطبية.

توصيات الوفد المشارك :

١- التأكيد على أهمية الاستفادة من الخبرات العلمية والقضائية والتشريعات القانونية للدول العربية عند مناقشة مشروع قانون المسؤولية الطبية المحال لمجلس النواب، مشيراً إلى أن المملكة بحاجة لاستكمال تقنين الجوانب المتعلقة بالعلاقة المرضى والأطباء وتنظيمها بما يحافظ على حقوق الطرفين ويضمن تيسير العمل في القطاع الصحي بما يحقق العدالة للجميع.

٢- التأكيد على مشاركة جميع الأطراف المعنية و الاستعانة بها أثناء مناقشة مشروع قانون المسؤولية الطبية منها السلطة القضائية و وزارة الصحة والمؤسسات الطبية والمستشفيات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى الجمعيات الطبية و الصحية، حيث سيمثل توافق هذه الجهات فرصة حقيقية لإقرار قانون عصري يراعي احتياجات المملكة.

٣- و حيث أن تجارب الدول الأخرى في مجال تقنين المسؤولية الطبية بينت وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تعالجها القوانين المماثلة، خاصة فيما يتعلق بالتأمين الصحي و التقاضي للتعويض عن الأخطاء الطبية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى الرأي الشرعي الديني في قضايا الموت السريري وغيرها، لذا يجب حين الدفع بقانون المسؤولية الطبية مراعاة كل هذه الجوانب لضمان صيانة حقوق الجميع، وضمان عدم تحويل عملية التقنين إلى توجيه ضمني لرفع القضايا أمام المحاكم أو مدعاة لهز الثقة في الأطباء بما ينعكس على القطاع بشكل عام ويؤدي إلى زيادة تكاليف العلاج دون مبرر.

٤- التأكيد على أهمية المشاركة في المؤتمرات المتعلقة بالحماية القانونية من الأخطاء الطبية لمساهمتها في فتح المزيد من الآفاق في مجال سن التشريعات المتطورة و المتعلقة بالقطاع الصحي، مما يؤكد الحاجة لتبني عقد مثل هذه المؤتمرات في المملكة البحرين في ظل مناقشة مشروع قانون المسؤولية الطبية والتطلع لتطوير التشريعات في المملكة، مع مراعاة إشراك فقهاء و رجال دين

لاطلاعهم على آخر المستجدات الطبية والوصول معهم لأراء واجتهادات تأخذ بعين الاعتبار الحقائق العلمية.

هـ- أهمية رفع مستوى الثقافة الصحية للمجتمع فيما يتعلق بالحماية القانونية من الأخطاء الطبية حيث أن الوعي بمفاهيم حقوق المرضى والأخطاء الطبية والتأمين ضد الخطأ الطبي يعد ضرورة، خاصة مع إمكانية وجود حالات للتعامل الخاطئ أو السلوكيات الخاطئة من بعض الأطباء أو المصحات الطبية وهذا موجود في كل دول العالم، لذلك فالمجتمع بحاجة الى تحصين وحماية من مثل هذه الممارسات التي تتعلق بأخلاقيات مهنة الطب، في قبال توفير التأمين العادل للأخطاء الطبية غير المقصودة ،والتي ينبغي أن يشرف على تقديرها لجنة ذات كفاءة سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص.

خامساً: الخاتمة:

يتقدم الوفد المشارك بالشكر الى معالي السيد خليفة بن أحمد الظهراني رئيس مجلس النواب و رئيس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية على الترشيح و الدعم للمشاركة في مثل هذه المؤتمرات الفنية التشريعية المتخصصة ، والشكر موصول لمعالي السيد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى على دعمه ومساندته للمشاركة في مثل هذه المؤتمرات الهامة لتعزيز دور السلطة التشريعية ، كما لا يفوتنا التقدم بكل الشكر والتقدير للدعم الذي وفره موظفو الشعبة البرلمانية.

التغطية الإعلامية

التاريخ: (الثلاثاء) ٢٧ نوفمبر ٢٠١٢م

يقام تحت رعاية نائب حاكم دبي وزير المالية ورئيس هيئة صحة دبي
وفد الشعبة البرلمانية يغادر المملكة للمشاركة في
أعمال المؤتمر العربي الثاني عن القوانين المتخصصة
بالحماية القانونية من الأخطاء الطبية

القضيبية- مجلس الشورى

يغادر البلاد مساء اليوم وفد الشعبة البرلمانية برئاسة سعادة الدكتورة ندى عباس
حافظ و عضوية سعادة النائب الدكتور جمال محمد صالح متوجهاً لدولة الإمارات
العربية المتحدة الشقيقة وذلك للمشاركة في أعمال المؤتمر العربي الثاني عن
القوانين المتخصصة تحت عنوان الحماية القانونية من الأخطاء الطبية والذي يعقد
برعاية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية ورئيس
هيئة صحة دبي، بالتعاون مع اتحاد الأطباء العرب ومعهد التدريب والدراسات
القضائية بأبو ظبي ودائرة الشؤون القانونية لحكومة دبي، وأكاديمية شرطة دبي.

ومن المقرر أن يبحث المؤتمر والذي سيعقد في مقر أكاديمية شرطة دبي في الفترة
من ٢٨ - ٣٠ نوفمبر الجاري والذي سيعقبه يومي ١ - ٢ ديسمبر القادم للباحث
حول تطوير قوانين الصحة العربية في وجود المتخصصين من قضاة وأعضاء
نيابة عامة وبرلمانيين وأطباء والعاملين في القطاع الصحي، المسؤولية الناشئة
عن الأخطاء الطبية و التزامات الأطباء والفئات المساندة تجاه المريض قانوناً
وشرعاً، بالإضافة إلى مفهوم الخطأ الطبي و التعويض عن الخطأ الطبي والتأمين
ضد المسؤولية الطبية، فضلاً عن التطبيق القضائي للمسؤولية الطبية، وتطوير
قانون المسؤولية الطبية الإماراتي.

هذا ويأتي المؤتمر استكمالاً لمؤتمرات الصياغة التشريعية السابقة التي عقدت في
القاهرة ودبي وتونس، حيث سيشترك فيه نخبة من أعضاء البرلمانات العربية

والقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامون، والمستشارون القانونيون والأطباء،
والمسؤولون الإداريون والتنفيذيون وأعضاء الإدارات القانونية في مختلف
الجهات الصحية وأساتذة كليات الطب والصيدلة.

التاريخ: (الأربعاء) ٢٨ نوفمبر ٢٠١٢م

خلال مشاركته في أعمال المؤتمر العربي الثاني للمسؤولية الطبية

وفد الشعبة البرلمانية يؤكد أهمية الارتقاء بالتشريعات
المعنية بتنظيم المهن الطبية بما يضمن حقوق المرضى
والأطباء معاً

أكد وفد الشعبة البرلمانية المشارك في المؤتمر العربي الثاني للمسؤولية الطبية على أهمية تطوير القوانين والتشريعات المعنية بتنظيم المهن الطبية لضمان حماية حقوق المرضى والأطباء معاً، والسعي لبيان حقوق المرضى في العلاج دون تمييز والحفاظ على سرية المعلومات والبيانات وحرية اتخاذ القرار بالإضافة إلى حق اللجوء للقضاء عند الضرر والتي تندرج ضمن الحقوق العالمية للإنسان.

وأشارت سعادة الدكتورة ندى عباس حفاظ رئيسة الوفد المشارك إلى ضرورة تفعيل دور السلطة التشريعية في سن القوانين الطبية المتطورة، خاصة المتعلقة بحماية حقوق المرضى والتأمين في المجال الصحي بشقيه المعني بالمرضى أو بالطبيب، مشيرة إلى أن الخدمات الصحية تعتبر من أهم الخدمات التي توفرها المملكة باعتبارها تمس بشكل مباشر بالمواطنين لذا ينبغي أن يسعى أعضاء مجلسي الشورى والنواب للدفع بالتشريعات المعنية بهذا المجال وتنظيمه بما يرتقي بكفاءة الرعاية بصحة المواطنين ويجعل من البحرين مركز للسياسة العلاجية في المنطقة.

ورأت سعادتها أن المجتمع البحريني بحاجة لمزيد من الثقافة الصحية فيما يتعلق بالحماية القانونية من الأخطاء الطبية، لافتة إلى أن الوعي بمفاهيم حقوق المرضى والأخطاء الطبية والتأمين ضد الخطأ الطبي يعد ضرورة، خاصة مع إمكانية وجود

حالات للتعامل الخاطئ أو السلوكيات الخاطئة من بعض الأطباء أو المصحات الطبية وهذا موجود في كل دول العالم، لذلك فالمجتمع بحاجة الى تحصين وحماية من مثل هذه الممارسات التي تتعلق بأخلاقيات مهنة الطب، في قبال توفير التأمين العادل للأخطاء الطبية غير المقصودة، والتي ينبغي أن يشرف على تقديرها لجنة ذات كفاءة سواء كان ذلك في القطاع العام أو الخاص.

من جانبه رأى سعادة الدكتور جمال صالح أن المشاركة في المؤتمر العربي الثاني للمسؤولية الطبية حول الحماية القانونية من الأخطاء الطبية يعد فرصة للاطلاع على التشريعات والقوانين المتعلقة بالصحة، خاصة فيما يتعلق بالاستفادة من الخبرات العلمية والقضائية المشاركة في الجانب المتعلق بتحديد الأخطاء الطبية وتجاوز أخلاقيات مهنة الطب، مبيناً وجود حاجة لبيان المسؤولية الطبية من وجهة نظر قانونية وتفعيل الادوات التشريعية لمجلس النواب لسن قوانين وتشريعات تحدد هذه المسؤولية، مؤكداً على ضرورة بذل الجهود لعدم استخدام تقنين الشؤون المتعلقة بالقطاع الصحي لتكون مدعاة للتقاضي والشكاوى المبالغ فيها بما يعود بآثار سلبية على الطب في المملكة.

وأضاف سعادته بان مهنة الطب هي عمل إنساني بالدرجة الأولى وهي تتصل بحياة وصحة المواطنين بشكل مباشر، لذلك ينبغي إخراجها من سياق الاستهداف القضائي بالدرجة الأولى إلا في الحالات التي يتبين فيها وجود خطأ أفضى إلى ضرر حقيقي خلال ممارسة دور الطبيب، مشيراً إلى أولوية توفير بيئة قانونية آمنة للأطباء لممارسة دورهم بثقة ومسؤولية مع ضمان حق المريض باللجوء للقضاء وفق منظومة تتبنى التأمين وتوفير التعويض العادل للمتضرر.

وكان وفد الشعبة البرلمانية قد شارك صباح اليوم في أعمال اليوم الأول للمؤتمر العربي الثاني للمسؤولية الطبية حول الحماية القانونية من الأخطاء الطبية والذي يقام في إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٨ - ٣٠ نوفمبر الجاري، برعاية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية رئيس هيئة الصحة بدبي، والذي تناول في جلسته الصباحية محور المسؤولية الناشئة عن الأخطاء الطبية بما شمل المسؤولية الإدارية والمدنية عن

الأخطاء الطبية و المسؤولية الطبية من وجهة النظر القانونية والمسؤولية الجنائية
عن الأخطاء الطبية.

كما يشارك وفد الشعبة البرلمانية في الجلسة المسائية للمؤتمر والتي تتناول محور
التزامات الأطباء والفئات المساندة تجاه المريض قانوناً وشرعاً والذي شمل تقديم
أوراق عمل شملت طبيعة التزام الطبيب والفئات المساندة تجاه المريض قانوناً
وشرعاً، وطبيعة التزام الطبيب والفئات المساندة (بذل عناية أو تحقيق غاية)
بالإضافة إلى الموافقة المستنيرة للمريض (حدودها وأهميتها وحالات الإعفاء
منها) والموت الرحيم والتدخل الطبي من وجهة النظر الشرعية، فضلاً عن قتل
المرحمة بين الطب والقانون.

التاريخ: (الخميس) ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢م

خلال مشاركته في أعمال اليوم الثاني للمؤتمر العربي الثاني للمسؤولية الطبية

وفد الشعبة البرلمانية يؤكد أهمية الاستفادة من تجارب الدول العربية في مشروع قانون المسؤولية الطبية

أكد وفد الشعبة البرلمانية المشارك في المؤتمر العربي الثاني على أهمية الاستفادة من الخبرات العلمية والقضائية والتشريعات القانونية للدول العربية عند مناقشة مشروع قانون المسؤولية الطبية المحال لمجلس النواب، مشيراً إلى أن المملكة بحاجة لاستكمال تقنين الجوانب المتعلقة بالعلاقة المرضى والأطباء وتنظيمها بما يحافظ على حقوق الطرفين ويضمن تيسير العمل في القطاع الصحي بما يحقق العدالة للجميع.

ورأت سعادة الدكتورة ندى عباس حفاظ رئيسة وفد الشعبة البرلمانية أن المرتقب من القانون أن يلبي احتياجات القطاع الصحي في الجانب التشريعي، لافتة إلى ضرورة أن تستعين السلطة التشريعية لسن مشروع قانون المسؤولية الطبية بالتعاون مع ممثلين عن السلطة القضائية ووزارة الصحة والمؤسسات الطبية والمستشفيات الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى الجمعيات الطبية، حيث سيمثل توافق هذه الجهات فرصة حقيقية لإقرار قانون عصري يراعي احتياجات المملكة.

وأوضحت سعادتها على هامش مشاركتها في المؤتمر أن تجارب الدول الأخرى في مجال تقنين القطاع الصحي بينت وجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تعالجها القوانين المماثلة، خاصة فيما يتعلق بالتأمين الصحي و التقاضي للتعويض عن الأخطاء الطبية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى الرأي الشرعي الديني في قضايا الموت السريري وغيرها، مبينة أن الدفع بقانون المسؤولية الطبية ينبغي أن يراعي هذه الجوانب لضمان صيانة حقوق الجميع، وضمان عدم تحويل عملية

التقنين إلى توجيهه ضمنى لرفع القضايا أمام المحاكم أو مدعاة لهز الثقة في الأطباء بما ينعكس على القطاع بشكل عام ويؤدي إلى زيادة تكاليف العلاج دون مبرر من جهته أكد سعادة الدكتور جمال صالح أن أعضاء مجلس النواب بشكل عام وأعضاء لجنة الخدمات بشكل خاص لن يألون جهداً لإقرار مشروع قانون للمسؤولية الطبية يحظى بأعلى قدر ممكن من التوافق بين الجهات الرسمية والأهلية، مشيراً إلى أن المسؤولية الطبية كقانون سيتعرض لعدد من المواضيع ذات الحساسية العالية خاصة فيما يتعلق بالأخطاء الطبية المفضية للوفاة والتعامل مع حالات الموت الدماغي وما يسمى بالموت الرحيم، بالإضافة إلى ضمان الحق في التعويض عن الأخطاء الطبية والتأمين ضد الأخطاء الطبية وصولاً إلى تعديل بعض مواد قانون العقوبات و الذي يمثل ضرورة في ما يتعلق بهذا النوع من القضايا.

وأفاد سعادته أن المشاركة في المؤتمرات المتعلقة بالحماية القانونية من الأخطاء الطبية تساهم في فتح المزيد من الآفاق في مجال سن التشريعات المتعلقة بالقطاع الصحي، مؤكداً الحاجة لتبني مؤتمرات من هذا النوع في مملكة البحرين في ظل مناقشة مع مشروع قانون المسؤولية الطبية والتطلع لتطوير التشريعات في المملكة، مع مراعاة إشراك فقهاء و رجال دين لاطلاعهم على آخر المستجدات الطبية والوصول معهم لآراء واجتهادات تأخذ بعين الاعتبار الحقائق العلمية.

وكان وفد الشعبة البرلمانية قد شارك صباح اليوم في أعمال اليوم الثاني للمؤتمر العربي الثاني للمسؤولية الطبية حول الحماية القانونية من الأخطاء الطبية والذي يقام في إمارة دبي بالإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٨ - ٢٩ نوفمبر الجاري، برعاية سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية رئيس هيئة الصحة بدبي، والذي تناول في جلسته الصباحية محور التعويض عن الخطأ الطبي والتأمين ضد المسؤولية الطبية و تطوير قانون المسؤولية الطبية الإماراتي ، بالإضافة إلى التطبيق القضائي للمسؤولية الطبية، فضلاً عن التطبيق القضائي للمسؤولية الطبية ومحاكمات وسوابق قضائية في دعاوى المسؤولية الطبية.

كما يشارك وفد الشعبة البرلمانية في الجلسة الختامية للمؤتمر والتي تتناول التعقيب على الأوراق البحثية و الإعلان عن مقترح إنشاء الرابطة العربية للدفاع الطبي وإعلان توصيات المؤتمر، بالإضافة إلى توزيع الشهادات.